

الدور التمويلي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وأثره على فجوة الموارد المحلية في سورية

د. رضوان العمار*

فادي ابراهيم**

(تاريخ الإيداع ٢ / ٢ / ٢٠٢٠ . قُبل للنشر في ١٦ / ٦ / ٢٠٢٠)

□ ملخص □

يهدف هذا البحث إلى دراسة الدور التمويلي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وأثره على فجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠١١. حيث تم الاعتماد في دراسة العلاقة طويلة الأجل بين القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي لسورية وفجوة الموارد المحلية في سورية على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS Regression)، كما تم الاعتماد على إختبار (Toda&Yamamoto Test 1995) للتحقق من اتجاه سببية العلاقة طويلة الأجل، وإختبار سببية كرانجر (Granger Causality test) للتحقق من وجود علاقة قصيرة الأجل بين القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي وفجوة الموارد المحلية في سورية، كما تم اكتشاف أثر القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي على فجوة الموارد المحلية في سورية من خلال دوال الاستجابة النبضية (IRF) وتحليل التباين (FEVD). حيث أظهرت نتائج إختبار (OLS Regression) إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة المدروسة، في حين أظهرت نتائج إختبار (Toda&Yamamoto Test 1995) وإختبار (Granger Causality test) إلى عدم وجود علاقة سببية طويلة أو قصيرة الأجل، باتجاه واحد أو باتجاهين، بين متغيرات الدراسة. وبينت دوال الاستجابة النبضية بأن فجوة الموارد المحلية تستجيب للصدمات في القروض ولكن بشكل ضعيف، وفيما يتعلق بتحليل التباين وجدنا بأن صدمة في القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي تفسر التغير في فجوة الموارد المحلية في سورية ولكن بنسب ضعيفة. الكلمات المفتاحية: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، فجوة الموارد المحلية، طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS Regression)، (Toda&Yamamoto Test 1995)، دوال الاستجابة النبضية، تحليل التباين.

* أستاذ - قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

** طالب ماجستير - قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

Funding role of the Arab Fund for Economic and Social Development and it's impact on the local resources gap in Syria

Dr. Radwan Al-Ammar*
Fadi Ibrahim**

(Received 2 / 2 / 2020 . Accepted 16 / 6 / 2020)

□ ABSTRACT □

This research aims to study the financing role of the Arab Fund for Economic and Social Development and it's impact on the Domestic Resources Gap in Syria during the period 1974-2011. As it was adopted in the study of the long-term relationship between the loans provided by the Arab Fund for Syria and the gap in Domestic resources in Syria on the (OLS Regression), It was also relied upon (Toda & Yamamoto Test 1995) to verify the direction of causation of the long-term relationship, And (Granger Causality test) to verify that there is a short-term relationship between the loans provided by the Arab Fund and the Domestic Resources Gap in Syria, The impact of loans provided by the Arab Fund on the domestic resource gap in Syria was also discovered through the Impulse Response Functions (IRF) and Forecast Error Variance Decomposition (FEVD). As the results of the (OLS Regression test) showed that there is a long-term relationship between the loans provided by the Arab Fund and the Domestic Resources Gap in Syria during the studied period, While the results of (Toda & Yamamoto Test 1995) and (Granger Causality test) showed that there is no long or short-term causal relationship, in one or two directions, between the study variables. The Impulse Response Functions indicated that the Domestic Resources Gap responds to the shock in loans, but weakly. Regarding the Forecast Error Variance Decomposition, we found that a shock in the loans provided by the Arab Fund explains the change in the Domestic Resources Gap in Syria, but with weak proportions.

Key Words: Arab Fund for Economic and Social Development, Domestic Resources Gap, OLS Regression test, Toda&Yamamoto Test 1995, Impulse Response Functions (IRF), Forecast Error Variance Decomposition (FEVD).

*Professor- Department of Banking and financial sciences- Faculty of Economics- Tishreen university- Lattakia- Syria.

**Postgraduate student -Department of Banking and financial sciences- Faculty of Economics- Tishreen university- Lattakia- Syria.

١- المقدمة :

يواجه الاقتصاد العربي مجموعة ضخمة من الأخطار والتحديات التي تتطلب إعطاء العمل الاقتصادي العربي المشترك دفعة قوية تمكنه من الارتقاء إلى مستوى هذه الأخطار والتحديات من جهة، ومواصلة العمل على درب التكامل وتحقيق التنمية العربية المستقلة من جهة أخرى. ومن المؤكد أن التنمية العربية المستقلة هو أمر يتجاوز قدرات أي بلد عربي منفرد، ولكنها تصبح أمراً ممكناً في إطار التنمية العربية الشاملة لوطن العربي ككل، فقصور عملية التنمية العربية لا يعود إلى العجز في الموارد والإمكانات العربية، بل يكمن في توزيعها بين الأقطار وعدم القدرة على استغلالها بشكل مشترك، حيث أن هنالك العديد من البلدان العربية المؤهلة لأن تستضيف مشاريع تنموية وذلك كنتيجة لتوافر المزايا النسبية فيها، ولكن المشكلة التي تواجه بعض الدول العربية والتي تعيق عملية التنمية فيها هي شح الموارد المالية، فالإدخارات المحلية والتي هي المصدر الرئيسي للتمويل التنموي في الاقتصاد الوطني لم تعد كافية لمواجهة المعدل المرتفع للنمو السكاني، وبالإضافة إلى ذلك فإن الإدخارات المحلية ليست ضئيلة فقط، وإنما ما يتوفر منها لا يستثمر في أغراض إنتاجية أي لا يتم استغلالها بشكل كفاء وفعال.

ومع بداية إنشاء المجلس الاقتصادي العربي في مطلع الخمسينات من القرن الماضي، كانت مؤسسات العمل العربي والمشاريع العربية المشتركة مطروحة على أولويات هذا المجلس، وذلك على اعتبارها إحدى الصيغ الناجحة لتحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وكمدخل هام لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وخاصة بعد توفر التمويل الناتج عن تحقيق الفوائض المالية النفطية في بداية السبعينات من القرن الماضي وتراكم الأرصدة المالية العربية. وللحفاظ على هذه الأرصدة واستثمارها بالشكل الأمثل حاولت الدول العربية النفطية أن تبتدع عدد من الوسائل والقنوات لتوظيف هذه الأموال في الدول العربية وكان من بين تلك الوسائل إنشاء مشاريع عربية مشتركة، بالإضافة إلى إنشاء صناديق تنمية قطرية وإقليمية تقدم القروض والمعونات الميسرة للدول العربية التي تحتاج لهذه المعونات (الحسن، ٢٠٠٦). وكان من بين تلك الصناديق الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وسيوضح هذا البحث الدور التمويلي لهذا الصندوق وأثره على فجوة الموارد المحلية في سورية.

٢- مشكلة البحث :

تعرضت سورية للكثير من الهزات في نظامها المالي والاقتصادي، وذلك بسبب خدمة ديونها الخارجية والتي باتت تقطع جزء من ناتجها المحلي الاجمالي الحقيقي بالإضافة إلى استنزاف القطع الأجنبي المتاح للدولة مما انعكس سلباً على ناتجها المحلي الاجمالي الحقيقي من خلال تأثير ذلك على استثماراتها المحلية وإنتاجها وقدرتها على الاستيراد والتصدير. ولذلك جاء هذا البحث لبيان أثر التمويل المقدم من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على فجوة الموارد المحلية في سورية، وذلك من خلال الاجابة على التساؤلات التالية والتي تمثل مشكلة هذا البحث :

- ١- ما هي العلاقة (طويلة وقصيرة الأجل) بين القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠١١؟
- ٢- ما هو أثر القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، على فجوة الموارد

المحلية في سورية خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠١١؟

٣- أهمية البحث وأهدافه :

✓ الأهمية النظرية :

إن دراسة الآثار الاقتصادية للتمويل المقدم من قبل منظمات التمويل العربية والإسلامية إلى سورية لم تحظ بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين، فهناك دراسة وحيدة (الحسن، ٢٠٠٦) تناولت الدور التنموي للتمويل المقدم من منظمات التمويل العربية والإسلامية إلى سورية، إلا أن هذه الدراسة اعتمدت على المنهج التحليلي في بيان الدور التنموي، في حين أن الدراسة الحالية سوف تعتمد على المنهج القياسي في دراسة وتحليل التمويل المقدم من منظمات التمويل العربية والإسلامية إلى سورية وبشكل خاص الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. كما تتبع الأهمية النظرية لهذا البحث بأنه سيسمح لنا بتسليط الضوء على الدور الذي يلعبه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تقديم التمويل والمعونات لسورية .

✓ الأهمية العملية :

تكمن الأهمية العملية لهذا البحث في تحديد مدى فعالية وأثر التمويل المقدم من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على بعض المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة بالاستثمار والادخارات المحلية (فجوة الموارد المحلية) في سورية، بما يمكن من تقديم بعض التوصيات التي يمكن لصناع السياسة المالية والمسؤولين عنها الاسترشاد بها من أجل إتخاذ القرارات السليمة فيما يخص الديون الخارجية .

ويهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- دراسة العلاقة السببية (الطويلة والقصيرة الأجل) بين القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة ١٩٧٤ - ٢٠١١ .
- دراسة أثر القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على فجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة ١٩٧٤ - ٢٠١١ .

٤ - فرضيات البحث :

يقوم هذا البحث على اختبار الفرضيات التالية :

- ١- لا توجد علاقة طويلة الأجل بين القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة ١٩٧٤ - ٢٠١١ .
- ٢- لا توجد علاقة سببية باتجاهين في الأجل الطويل بين القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة ١٩٧٤ - ٢٠١١ .
- ٣- لا توجد علاقة قصيرة الأجل بين القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة ١٩٧٤ - ٢٠١١ .
- ٤- يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للقروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على فجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة ١٩٧٤ - ٢٠١١ .

٥ - طرائق البحث وموارده:

- ١.٥ - البيانات: تتكون البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من السلاسل الزمنية الخاصة بالقروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى سورية للفترة الممتدة من عام ١٩٧٤ ولغاية عام ٢٠١١ والتي تم الحصول عليها من التقارير السنوية المنشورة على الموقع الرسمي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى السلاسل الزمنية الخاصة بإجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية (الاستثمار) وإجمالي الإيداع بالأسعار الجارية للفترة الممتدة من عام ١٩٧٤ ولغاية عام ٢٠١١، والتي تم الحصول عليها من

المكتب المركزي للإحصاء، كما تم الاعتماد على الموقع الرسمي لصندوق النقد العربي للحصول على نشرات أسعار الصرف الخاصة بالعملة المستخدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في منح القروض (الدينار الكويتي).

٢.٥ - متغيرات البحث :

يعرض الجدول رقم (١) وصفاً لمتغيرات البحث وذلك على الشكل التالي :

الجدول رقم (١): وصف متغيرات البحث

متغير البحث	رمز المتغير	طريقة القياس	مصدر البيانات
القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى سورية للفترة الممتدة من عام ١٩٧٤ ولغاية عام ٢٠١١	LOAN	مجموع القروض المقدمة لسورية من قبل الصندوق العربي (باليرة السورية)	التقارير السنوية للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
الاستثمار	I	إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية	المكتب المركزي للإحصاء في سورية، المجموعات الإحصائية
الإدخار	S	إجمالي الإدخار بالأسعار الجارية	المكتب المركزي للإحصاء في سورية، المجموعات الإحصائية
فجوة الاستثمار	I-S	هي عبارة عن الفرق بين الاستثمار واجمالي الإدخار	من اعداد الباحثين

المصدر: من إعداد الباحثين.

٣.٥ - منهجية البحث :

تم تقسيم البحث إلى قسمين :

- الجانب النظري: تم إنجاز هذا القسم بالاعتماد على المراجع العربية والأجنبية والمقالات والدراسات والأبحاث والرسائل العلمية بما يخدم الإطار النظري والتأصيل العلمي للبحث.

- الجانب العملي: تم إنجاز هذا القسم من خلال استخدام الاساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية والبرنامج الإحصائي 10 Eviews في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، حيث سيتم استخدام اختبارات جذر الوحدة (ADF,PP) للتأكد من إستقرار السلاسل الزمنية. ثم سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لاختبار العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرين، وفي حال وجود علاقة طويلة الأجل سيتم استخدام إختبار (Toda&Yamamoto Test 1995) لاختبار سببية العلاقة طويلة الأجل. كما سيتم استخدام اختبار سببية granger لاختبار العلاقة السببية قصيرة الأجل بين المتغيرين. أما لإختبار أثر القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على فجوة الاستثمار في سورية خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠١١ فإنه سيتم استخدام أداتين تحليليتين من نموذج (VAR) هما: دوال الاستجابة النبضية (IRF) والتي توضح أثر هذه القروض (من حيث طبيعة التأثير وحجمه) على فجوة الاستثمار في سورية، وتحليل تباين الأخطاء المتوقعة (FEVD) والذي

يحدد كم من التغيير في متغير ما (فجوة الاستثمار في سورية خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠١١) سيتم تفسيره من قبل المتغير الآخر (القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي)، وبمعنى آخر، يوضح هذا الاختبار الأهمية النسبية للقروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على تقلبات فجوة الاستثمار في سورية خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠١١.

وما يميز هذه الدراسة من خلال استخدام نموذج (VAR) هو ما يلي :

أولاً: نموذج (VAR) هو الطريقة المناسبة لمعالجة قضايا السببية ووجود علاقات مختلفة بين المتغيرات الداخلية خلال فترات مختلفة في النموذج والتي كانت واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل في أدبيات أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي، ودراسة الآثار الديناميكية لمستويات الدين العام المرتفعة على متغيرات الاقتصاد الكلي، على المدى القصير وعلى المدى الطويل .

ثانياً: استخدام نموذج (VAR) يمكننا من تقييم التأثيرات المحتملة لصدمات الدين الخارجي على بعض المؤشرات الاقتصادية وذلك باستخدام تحليل تباين الأخطاء المتوقعة (FEVD) ودوال الإستجابة النبضية (IRF) على أساس نموذج (VAR) من خلال توفير المسار الزمني لأثر الصدمة على القيم المستقبلية لجميع المتغيرات في النظام الديناميكي متعدد المتغيرات.

٦- الدراسات السابقة :

١.٦. الدراسات العربية :

١- دراسة (وحيد، ٢٠١٩) بعنوان:

"أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية حالة - الجزائر وتونس ومصر".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أشكال رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة بين الدول والآثار الاقتصادية، إيجابية أو سلبية، الناجمة عنها وكذلك السياسات الاقتصادية الملائمة للتأثير على هيكلها، بالإضافة إلى تحليل واقع التنمية الاقتصادية في الوطن العربي وخاصةً بعد انخفاض أسعار البترول سنة ٢٠١٤، ومعرفة هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى كل من الجزائر، تونس ومصر ومدى تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي. حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر ومصر، في حين كانت العلاقة عكسية في تونس. كما توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية في الأجل الطويل بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر والناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس ومصر. كما توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين القروض الأجنبية والناتج المحلي الإجمالي في كل من مصر وتونس، في حين كانت العلاقة عكسية في الجزائر. كما توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين المساعدات الرسمية والناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر وتونس، في حين كانت العلاقة عكسية في مصر.

٢- دراسة (أبو الحاج، ٢٠١٤) بعنوان:

"تقييم دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مسار الدعم المقدم من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى فلسطين، والتعرف على مدى الاستفادة من المشاريع المنفذة وتحقيقها لأهدافها والصندوق،

بالإضافة الى التعرف على الاثار الاقتصادية والاجتماعية في القطاعات المدعومة. وكانت حدود الدراسة المكانية هي دولة فلسطين وحدودها الزمانية من عام ٢٠٠١ الى عام ٢٠١٣، وحدودها البشرية مقسمة الى ثلاث اقسام وهي: الحكومة الفلسطينية، والصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنفذي والمستفيدين من المشاريع. واعتمد الباحث أسلوب البحوث النوعية في هذه الدراسة وذلك بسبب الحالة الخاصة للعينة التي قام الباحث باستهدافها، وكانت أداة جمع البيانات هي المقابلة بالإضافة للاطلاع على التقارير ودراسة الحالة وذلك من اجل ربط البيانات وتحليلها. وكانت أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هي أن الصندوق العربي لا يملك أي أجنحة سياسية، وإن الدعم المقدم من قبل الصندوق لا يملك أي شروط تذكر خارج إطار الشروط الفنية اللازمة لتنفيذ المشروع، وإن الصندوق العربي يتوافق مع خطط التنمية الفلسطينية، وإن دعمه المقدم أحدث أثر إيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، ويعد التعامل مع الصندوق العربي من ناحية الإجراءات هو الأسهل في صرف المنح وتعبئة التقارير، وعانى بعض المستفيدين من صعوبة التواصل مع الصندوق اثناء تنفيذ المشروع.

٣- دراسة (قابلي، ٢٠١٤) بعنوان:

"الإقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (١٩٩٥-٢٠١٠)"

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، والاقتراض الخارجي في سورية، بغرض وصفها وتحليلها وتفسيرها وتحليل دور الاقتراض في التنمية، كما تم الاعتماد على بعض المؤشرات والأساليب الإحصائية لإيجاد العلاقة بين القروض الخارجية وكل من الاستثمار والنتائج المحلي الإجمالي، والمجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع العام الصناعي. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود العديد من الإنعكاسات السلبية للقروض الخارجية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما بينت هذه الدراسة بأن هنالك علاقة ضعيفة بين القروض الخارجية والإستثمار، وبين القروض الخارجية والنتائج المحلي الإجمالي، وبين القروض الخارجية والمجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة وذلك عند دراسة القطاع الصناعي كمثال عن أثر القروض الخارجية في القطاعات الاقتصادية. كما بينت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ضعيفة بين القروض الخارجية واليد العاملة في القطاع الصناعي.

٤- دراسة (الحسن، ٢٠٠٦) بعنوان:

"منظمات التمويل العربية والإسلامية ودورها التنموي في الجمهورية العربية السورية"

تركز هذه الدراسة على الدعم الذي تتلقاه سورية من منظمات التمويل العربية والإسلامية وذلك من خلال تأمين التمويلات اللازمة، كما تسلط هذه الدراسة الضوء على المشاريع الممولة من هذه المنظمات ودراسة الأثار الاقتصادية للتمويل العربي والإسلامي في سورية وذلك خلال الفترة الممتدة من ١٩٧١ - ٢٠٠٣. حيث اعتمد الباحث على المنهج التحليلي لإظهار الأثار الاقتصادية للتمويل العربي والإسلامي في سورية. وكانت أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هي :

- ١- خلال العقود الثلاثة الماضية لم يتم تجميع وتعبئة الادخارات المحلية الممكنة في سورية بالشكل المطلوب.
- ٢- تعاني سورية وكذلك الدول العربية بالكامل من نقص تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة وذلك بسبب افتقار الاستقرار التشريعي فيها والبنية التحتية غير الكافية وغير المشجعة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
- ٣- تشكل التمويلات والقروض المقدمة من منظمات التمويل العربية والإسلامية نسبة جيدة من القروض الخارجية التي حصلت عليها سورية خلال الفترة السابقة، وإن القسم الأكبر من القروض التي حصلت عليها سورية

طويلة الأجل ورسمية أي مضمونة من قبل الحكومة، وتتصف هذه القروض بشروطها الميسرة ولكن معظم هذه القروض كانت تتجه نحو مشاريع البنية التحتية التي تدر عوائد بسيطة وعلى الأمد البعيد، الأمر الذي أثر سلباً على ميزان المدفوعات السوري بسبب ارتفاع حجم الديون الخارجية ومصاعب السداد في بعض الاوقات.

٤- ساهمت منظمات التمويل العربية والإسلامية في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية من خلال التمويلات الكبيرة التي قدمتها خلال العقود السابقة والتي اتجهت الى بناء القاعدة الأساسية (البنية التحتية) اللازمة لانطلاق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما ساعد على زياده الناتج المحلي الاجمالي وتحسين المناخ الاستثماري في الاقتصاد السوري.

٢.٦. الدراسات الأجنبية :

١- دراسة (Dritsaki, 2017) بعنوان:

" Toda-Yamamoto Causality Test between Inflation and Nominal Interest " "Rates: Evidence from Three Countries of Europe

تبحث هذه الورقة في العلاقة بين التضخم وأسعار الفائدة الاسمية لثلاث دول أوروبية، ألمانيا(عضو في الاتحاد النقدي الأوروبي)، بريطانيا (دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ولكن ليس الاتحاد النقدي الأوروبي) وسويسرا (دولة غير تابعة للاتحاد الأوروبي) من يناير ١٩٩٥ حتى مايو ٢٠١٥. ولاختبار علاقة التوازن في الأجل الطويل، استخدم الباحث تقنية (ARDL) التي طورها (Pesaran et al. 2001) وكذلك اختبار (Granger no-causality) الذي طورها تودا وياماموتو (١٩٩٥) في نموذج الانحدار الذاتي ثنائي المتغير. حيث أظهرت نتائج إختبار ARDL (اختبار مقيد) أن هناك تكامل مشترك للبلدان الثلاثة الداخلة في الدراسة، وبالتالي فإن افتراض فيشر صحيح. كما توضح نتائج اختبار تودا وياماموتو أن سعر الفائدة الاسمي له علاقة إيجابية ويؤثر على التضخم على نطاق واسع في الدول الثلاث الداخلة في الدراسة، بينما يؤثر التضخم على سعر الفائدة في ألمانيا فقط.

٢- دراسة (Luke and Joanna, ٢٠٠٩) بعنوان:

" Foreign Debt and Domestic Savings In Developing Countries"

تتناول هذه الدراسة مسألة العلاقة السببية المحتملة بين الديون الخارجية والمدخرات المحلية في البلدان النامية. حيث تقدم الدراسات السابقة دليلاً فيما يتعلق بالديون الخارجية والتنمية، ولكن لم يول اهتمام كبير حتى الآن للإمكانات الداخلية لتكوين رأس المال. ولذلك قام الباحثان باستعراض إطاراً نظرياً فيما يتعلق بالديون الخارجية والمدخرات المحلية في البلدان النامية، واستخدموا المنهج القياسي في اختبار العلاقة بين الديون الخارجية والمدخرات المحلية في البلدان النامية وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٤ لمجموعتين من البلدان: أفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر سلبي مباشر للديون الخارجية على الإدخار المحلي وخاصةً على المدى الطويل في كل من إقليم إفريقيا جنوب الصحراء وإقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

٣- دراسة (Chaudhry, et al. , ٢٠٠٩) بعنوان:

" Impact of Foreign Debt on Savings and Investment in Pakistan"

تبحث هذه الورقة في تأثير الدين الخارجي على المدخرات والاستثمار في باكستان باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي للسلسلة الزمنية للفترة ١٩٧٣-٢٠٠٦. البيانات السنوية للمدخرات الحقيقية، ومعدل الفائدة الحقيقي على الودائع المصرفية، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والديون الخارجية الحقيقية، وخدمة الديون الحقيقية على الديون

الخارجية، والاستثمار الحقيقي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للديون الخارجية على الإستثمار والمدخرات في باكستان.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها ستعتمد على المنهج القياسي في بيان أثر التمويل المقدم من الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي على فجوة الموارد المحلية في سورية، في حين اعتمدت دراسة (حسن، ٢٠٠٥) على المنهج التحليلي في بيان الآثار الاقتصادية للتمويل المقدم من منظمات التمويل العربية والإسلامية إلى سورية، واعتمدت دراسة (أبو الحاج، ٢٠١٤) على أسلوب البحوث النوعية في تقييم دور الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين. وبالإضافة إلى ذلك فإن فترة هذه الدراسة تمتد من عام ١٩٧٤ ولغاية عام ٢٠١١ في حين أن دراسة (حسن، ٢٠٠٥) كانت تمتد من عام ١٩٧٠ ولغاية عام ٢٠٠٣، وهذا ما يشكل قيمة مضافة للدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة.

٧- الإطار النظري للبحث:

١.٧. الإطار النظري لتفسير الحاجة إلى التمويل الخارجي:

تختلف الآراء عن أسباب اللجوء إلى التمويل الخارجي مع إختلاف زوايا التحليل التي تتناول هذا الموضوع. ولكن بشكل عام يمكن إرجاع السبب الرئيسي للجوء إلى التمويل الخارجي إلى عدم كفاية الموارد التمويلية المحلية، حيث يشير الاقتصاديون إلى أنه على الرغم من التفاوت في توزيع الدخل بين المواطنين في الدول المتقدمة الصناعية، إلا أنها تدخر ما يزيد عن ٢٠% من دخلها وهذا يعود إلى أن الفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفع في هذه الدول تتميز بميلها العالي للإدخار، وهذا أدى في نهاية الأمر إلى زيادة المدخرات المحلية لديها، والتي يتم توجيهها بإستمرار نحو أوجه الإستثمار المنتج. أما في حالة الدول النامية فإن فئاتها ذات الدخل المرتفع تتميز بانعدام تفكيرها في توجيه الجزء الأكبر من مدخولها نحو الإستثمار المنتج، بل تعمل على توجيهه نحو الإنفاق على الإستهلاك التفاضلي، وبهذا فهي ليست ذات اتجاه إنتاجي كما هو حال الفئات نفسها في الدول الصناعية، ومن ثم فإن ميلها للإدخار منخفض، حيث تصل نسبة ما يُدخَر حوالي ١٠% من الدخل القومي، وهذا يؤدي بدوره إلى إنخفاض مستوى التراكم الرأسمالي، وبالتالي إنخفاض حصيلة الموارد المحلية المتاحة، مما يجبرها على اللجوء إلى التمويل الخارجي لتلبية متطلبات الإنفاق على الإستثمار، وفي المحصلة النهائية تظهر ما تسمى بالفجوة الادخارية (الفرق بين الإستثمار المطلوب والإدخار المحقق). ويستند منطق هذا التحليل إلى حقيقة مفادها أنه في حال عجز الناتج المحلي عن توفير دخل كافي لاستخدامه في تمويل الإستهلاك وتكوين مدخرات كافية للإستثمار، تظهر فجوة الموارد المحلية التي تنعكس على شكل عجز، وهذا العجز يحتاج إلى تمويل خارجي (العيساوي، ٢٠١٢).

ومن خلال ما سبق يمكن أن نلاحظ أهمية ودور التمويل الخارجي في سد فجوة الموارد المحلية، وفي هذا الصدد قدم العديد من الاقتصاديين نماذج تنموية لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية إلى التمويل الخارجي، ومنها نموذج هارود-دومار (Harrod Domar Model)^١ والذي استهدف بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات إستثمار رأس المال، أي على الفجوة ما بين الإستثمار المرغوب تحقيقه ومستوى الإدخار المحلي، والتي أطلق عليها بفجوة الموارد المحلية (Domestic Resources Gap) حيث تجسد هذه الفجوة النقص في المدخرات

^١ هارود روي فوبر (١٩٠٠-١٩٧٨): هو اقتصادي إنكليزي من مقالاته "An Essay on Dynamique Theory"، والذي إعتد في إنجازها على أفكار النظرية العامة للعمل لكينز، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الاقتصادي تم ربط اسمه باسم الاقتصادي الأمريكي افسى دومار (١٩١٤)، ومن ثم سمي النموذج الذي توصلوا إليه بنموذج هارود-دومار أو بنموذج كينز للنمو.

المحلية للبلد المقترض، وهي تساوي حجم رأس المال الأجنبي (كالقروض مثلاً) اللازم توفيره لتحقيق معدل النمو المطلوب، أي أن رأس المال الأجنبي سيستخدم إلى جانب الإذخارات المحلية لتغطية مستوى الإستثمار المطلوب. ويعتبر هذا النموذج من أكثر التحليلات أهمية في إبراز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية (الحسني، ٢٠٠٢).

٢.٧. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

١.٢.٧. تعريف ونشأة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والذي يتخذ من دولة الكويت مقراً له، هو هيئة مالية إقليمية عربية مستقلة، يضم في عضويته البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية^٢ ما عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية (التقرير السنوي للصندوق، ٢٠٠٧). وتتصب أغراضه في تمويل المشاريع الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تمويل المشاريع الإستثمارية العامة والخاصة، وتقديم المعونات والخبرات الفنية. وتتميز أنشطة هذا الصندوق بعدد من الجوانب الهامة التي تجعل منه نموذجاً للتعاون والتكامل الاقتصادي العربيين، وتجسداً للعمل العربي المشترك المتميز. وبالإضافة إلى ذلك، تتصف القروض التي يقدمها هذا الصندوق بشروطها الميسرة والمتمثلة بإنخفاض أسعار الفائدة لتصل إلى ٢% للدول العربية ذات الدخل المنخفض و ٢.٥% للدول العربية الأخرى، وزيادة فترات السماح والسداد التي تتراوح بين ٢٢-٣٠ عاماً، فضلاً عن ما يقدمه من معونات ومنح غير مستردة تسهم في مختلف مجالات الدراسات والدعم المؤسسي والتدريب، بالإضافة إلى دعم الأوضاع والظروف الطارئة التي تتعرض لها بعض دول الأعضاء (الموقع الرسمي للصندوق).

وقد صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٨ على إتفاقية إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي برأس مال مدفوع يقدر بـ ١٠٠ مليون دينار كويتي، وأعلنت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية نفاذ الإتفاقية بتاريخ ١٨/٢/١٩٧١. وعقد الاجتماع الأول لمجلس المحافظين في ٦/٢/١٩٧٢، وبادر الصندوق عملياته الإقراضية في بداية عام ١٩٧٤ (التقرير السنوي للصندوق، ٢٠٠٧).

٢.٢.٧. المجموع التراكمي للقروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للدول

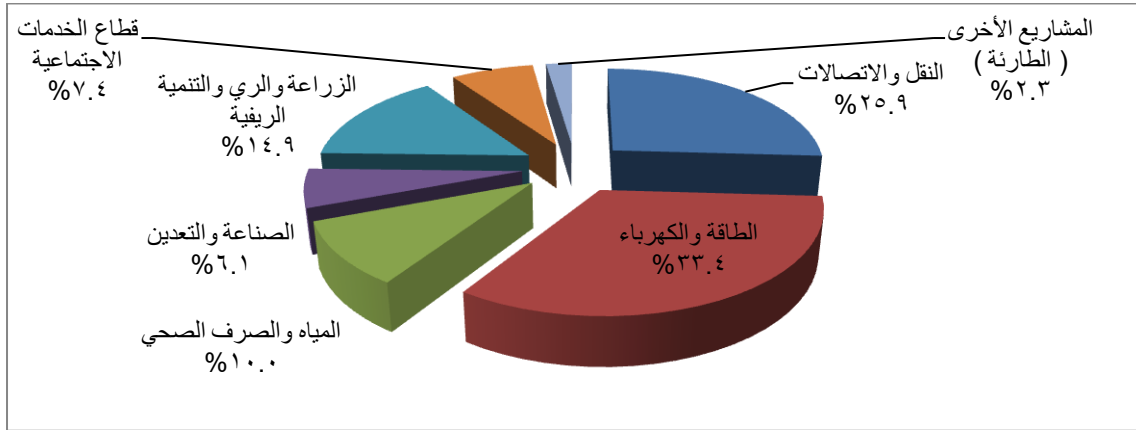
العربية لغاية عام ٢٠١١:

بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي منذ بدء نشاطه في عام ١٩٧٤ وحتى نهاية عام ٢٠١١، ٥٨٠ قرصاً، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي ٧.٢ مليار دينار كويتي، وساهمت في تمويل ٤٨٧ مشروعاً، واستفادت منها ١٧ دولة عربية. وبلغت نسبة إجمالي قيمة القروض إلى إجمالي تكاليف هذه المشروعات حوالي ٢٥.٨%. وفيما يتعلق بسورية، فقد بلغ عدد القروض التي حصلت عليها سورية من قبل هذا الصندوق، منذ بدء نشاطه في عام ١٩٧٤ وحتى نهاية عام ٢٠١١، ٥١ قرصاً، وبلغت القيمة الإجمالية لهذه القروض حوالي ٦٩٧ مليون دينار كويتي. حيث تم توظيف معظم القروض التي حصلت عليها سورية من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في مشاريع البنية الأساسية كمشاريع الطاقة والكهرباء، النقل، الاتصالات ومشاريع المياه والصرف الصحي. في حين تم توجيه جزء من هذه القروض نحو مشاريع القطاعات الإنتاجية كمشاريع الزراعة والري والتنمية الريفية والصناعة. بالإضافة إلى تخصيص جزء من هذه القروض لمشاريع قطاعات الخدمات

^٢الدول الاعضاء في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي هي: الأردن، تونس، الجزائر، السودان، العراق، السعودية، سورية، ليبيا، مصر، اليمن، الكويت، لبنان، المغرب، الإمارات، البحرين، قطر، الصومال، موريتانيا، سلطنة عمان، فلسطين، جيبوتي.

الإجتماعية كالصحة (التقرير السنوي للصندوق، ٢٠١١).

وبلغ المجموع التراكمي لقروض الصندوق العربي خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠١١، والموجهة لمشروعات البنية الأساسية حوالي ٥ مليار دينار كويتي أي ما يعادل ٦٩.٣% من إجمالي القروض المقدمة من قبل هذا الصندوق. في حين بلغ نصيب مشاريع القطاعات الإنتاجية من المجموع التراكمي لقروض الصندوق العربي حوالي ١.٥ مليار دينار كويتي أي ما يعادل ٢١% من إجمالي القروض المقدمة من قبل هذا الصندوق، كما بلغ نصيب مشاريع قطاعات الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والإسكان والتنمية الاجتماعية حوالي ٠.٥ مليار دينار كويتي أي ما يعادل ٧.٤% من إجمالي القروض المقدمة من قبل هذا الصندوق. كما بلغ نصيب المشاريع الأخرى (الطائرة) حوالي ٠.٢ مليار دينار كويتي أي ما يعادل ٢.٣% من إجمالي القروض المقدمة من قبل هذا الصندوق (التقرير السنوي للصندوق، ٢٠١١). ويوضح الشكل (١) التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لقروض الصندوق العربي خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠١١.



الشكل(١): التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لقروض الصندوق العربي خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠١١.

المصدر: التقرير السنوي للصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١١.

٨- النتائج والمناقشة :

١.٨. إختبار جذر الوحدة:

بما أننا نستخدم سلاسل زمنية للتحليل، فإن الخطوة الأولى يجب أن تكون إختبار جذر الوحدة لهذه السلاسل من أجل تجنب الإنحدار الزائف الناتج عن السلاسل غير المستقرة (BROOKS,2008). وسيتم استخدام اختباري ديكي - فولر الموسع ((Augmented Dickey Fuller's test (ADF)) واختبار فيليبس بيرون ((Phillips-PP)) Peron) للتحقق من استقرار السلسلة الزمنية، حيث يعد هذان الاختباران بناءً على العديد من الدراسات هما الأكثر شيوعاً. علماً بأن الفرض العدم والفرض البديل لهذين الاختبارين هما (BROOKS,2008):

H_0 : إن السلسلة تحوي على جذر وحدة، وبالتالي فهي غير مستقرة.

H_1 : إن السلسلة لا تحوي على جذر الوحدة، وبالتالي فهي مستقرة.

ويظهر الجدول رقم (٢) نتائج إختبار (ADF) وإختبار (PP)، حيث يمكن أن نلاحظ من خلال النتائج التي تم التوصل إليها بأن قيمة (Prob.) للمتغيرين الداخليين في الدراسة والمحسوبة بواسطة الاختبارين السابقين هي أصغر من ٠.٠٠٥، وبالتالي سيتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن السلسلة لا تحوي على جذر الوحدة، وبالتالي فهي مستقرة عند المستوى (Level) .

الجدول رقم (٢): نتائج إختبار (ADF) وإختبار (PP) لبيانات الدراسة

إختبار (PP)			إختبار (ADF)			المتغيرات
Test critical values	PP test statistic	Prob.	Test critical values	ADF test statistic	Prob.	
-٣.٥٣٦٦.١*	-٦.٦٠٧٤٦٦	٠.٠٠٠٠٠	-٣.٥٣٦٦.١*	-٦.٦١٠٢٤٨	٠.٠٠٠٠٠	LOAN
-٣.٥٣٦٦.١*	-٤.٥٦٠٠٧٥	٠.٠٠٠٤٣	-٣.٥٣٦٦.١*	-٤.٥٨٣١٩٥	٠.٠٠٠٤٠	I-S

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج EViews 10، * تشير إلى مستوى الدلالة ٥%.

٢.٨. إختبار الفرضيات :

- إختبار طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS Regression) :

بما أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في الدراسة هي مستقرة عند المستوى (Level)، فإنه يمكن الإعتماد على معادلات الإنحدار وفقاً لطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS Regression) لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين القروض المقدمة لسورية من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وفجوة الموارد المحلية (Ismaiel and Al-Ahmad, 2014). ويظهر الجدول رقم (٣) نتائج إختبار (OLS Regression)، حيث يمكن أن نلاحظ من خلال النتائج التي تم التوصل إليها بأن قيمة (Prob.) هي أصغر من ٠.٠٠٥، وبالتالي سيتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن هنالك علاقة طويلة الأجل بين القروض المقدمة لسورية من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة ١٩٧٤ - ٢٠١١. وبناءً عليه فإنه سيتم رفض الفرضية الأولى القائلة بأنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة ١٩٧٤ - ٢٠١١.

الجدول رقم (٣): نتائج إختبار (OLS Regression)

Dependent Variable: IS				
Method: Least Squares				
Date: 11/17/19 Time: 08:47				
Sample: 1974 2011				
Included observations: 38				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LON	1.139679	0.115225	9.890881	0.0000
R-squared	-46.256101	Mean dependent var		23.64149
Adjusted R-squared	-46.256101	S.D. dependent var		1.831091
S.E. of regression	12.58748	Akaike info criterion		7.929246
Sum squared resid	5862.455	Schwarz criterion		7.972341
Log likelihood	-149.6557	Hannan-Quinn criter.		7.944579
Durbin-Watson stat	1.605135			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

- إختبار (Toda&Yamamoto Test 1995) :

بما أن السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات الداخلة في الدراسة مستقرة عند المستوى (Level)، فإنه لا يمكن الاعتماد على نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) في تحديد سببية العلاقة بين القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠١١. ولذلك سيتم الاعتماد على إختبار (Toda&Yamamoto Test 1995) في تحديد العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل، حيث يعتمد هذا الاختبار على نموذج (VAR)، ويأخذ بعين الاعتبار رتب استقرار السلاسل الزمنية الداخلة في النموذج بالإضافة إلى عدد فترات الإبطاء المناسبة لنموذج (VAR)، حيث يتم إضافة المتغيرات الداخلة في الدراسة على النموذج المستخدم بدرجة إبطاء تأخذ الشكل التالي (k+d_{max}) حيث أن: k هي عدد فترات الإبطاء المناسبة لنموذج (VAR) والتي يتم تحديدها بالاعتماد على المعايير (LR, FPE, AIC, SC, GQ)، d_{max} هي أعلى رتبة استقرار للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج والمحددة باستخدام اختبارات جذر الوحدة (ADF, PP) (Dritsaki, 2017; Alimi, 2013). ويوضح الجدول رقم (٤) المعايير المستخدمة في اختيار عدد فترات الإبطاء المناسبة لنموذج (VAR)، حيث يمكن أن نلاحظ بأن درجة الإبطاء المناسبة لنموذج (VAR) هي (٠)، وبناءً عليه فإنه سيتم إدخال متغيرات الدراسة على النموذج بدرجة إبطاء تساوي (٠=٠+٠). ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج اختبار (Toda&Yamamoto Test 1995)، حيث يمكن أن نلاحظ بأن قيمة (Prob.) للعلاقة السببية بين القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي لسورية وفجوة الموارد المحلية والبالغة (٠.٩٩٩٦) هي أكبر من ٠.٠٥ وبالتالي سنقبل فرضية العدم التي تقول بأن القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي لسورية لا تسبب فجوة الموارد المحلية في الأجل الطويل. كما يمكن أن نلاحظ بأن قيمة (Prob.) للعلاقة السببية بين فجوة الموارد المحلية والقروض المقدمة من قبل الصندوق العربي لسورية والبالغة (0.9972) هي أكبر من ٠.٠٥ وبالتالي سنقبل فرضية العدم التي تقول بأن فجوة الموارد المحلية لا تسبب القروض التي حصلت عليها سورية من الصندوق العربي في الأجل الطويل. وبناءً عليه فإننا سنقبل الفرضية الثانية القائلة بأنه لا توجد علاقة سببية باتجاهين في الأجل الطويل بين القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠١١.

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: IS LON

Exogenous variables: C

Date: 11/16/19 Time: 18:20

Sample: 1974 2011

Included observations: 33

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-184.7050	NA*	281.3888*	11.31545*	11.40615*	11.34597*
1	-182.5071	3.996177	314.1671	11.42467	11.69676	11.51622
2	-181.0430	2.484608	367.7154	11.57836	12.03185	11.73095
3	-178.8920	3.389456	414.7800	11.69042	12.32530	11.90404
4	-177.3015	2.313419	487.3690	11.83645	12.65273	12.11111
5	-174.1425	4.211955	525.6480	11.88742	12.88510	12.22311

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : مخرجات برنامج EViews 10.

الجدول رقم (٥): نتائج اختبار (Toda&Yamamoto Test 1995)

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Date: 11/17/19 Time: 08:50			
Sample: 1974 2011			
Included observations: 36			
Dependent variable: IS			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LON	0.000846	2	0.9996
All	0.000846	2	0.9996
Dependent variable: LON			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
IS	0.005666	2	0.9972
All	0.005666	2	0.9972

المصدر : مخرجات برنامج EViews 10.

- اختبار سببية كرانجر (Granger Causality test) :

تم تطبيق اختبار سببية كرانجر بهدف اختبار الفرضية الثالثة المتعلقة بوجود علاقة قصيرة الأجل بين القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة ١٩٧٤ - ٢٠١١. ويظهر الجدول رقم (٦) نتائج اختبار سببية كرانجر، حيث يمكن أن نلاحظ بأن جميع قيم (Prob.) كانت أكبر من ٠،٠٠٥، وبالتالي سنقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة سببية في الأجل القصير بين القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة ١٩٧٤ - ٢٠١١. وبناءً عليه فإننا سنقبل الفرضية الثالثة القائلة بأنه لا توجد علاقة قصيرة الأجل بين القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة ١٩٧٤ - ٢٠١١.

الجدول رقم (٦): نتائج اختبار سببية كرانجر

المصدر : مخرجات برنامج EViews 10.

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 11/17/19 Time: 08:53			
Sample: 1974 2011			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LON does not Granger Cause IS	36	0.67796	0.5150
IS does not Granger Cause LON		0.50142	0.6105

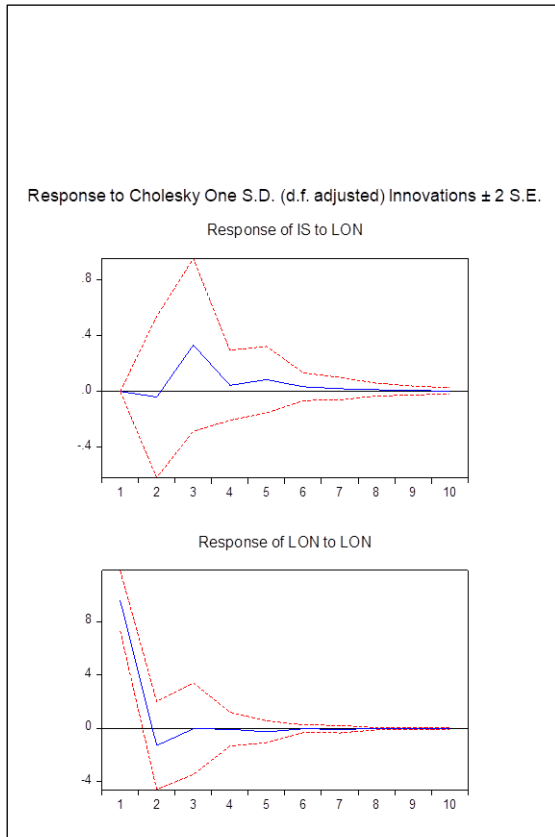
- دوال الاستجابة النبضية (IRF) ^٣ :

تعتبر دوال الاستجابة أداة تحليلية تفيد في تقييم طبيعة وحجم استجابة متغير ما للصدمات في متغيرات أخرى (خزام، ٢٠١٥). ويظهر الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٢) استجابة فجوة الموارد المحلية في سورية للصدمة (التغير في الانحراف المعياري بمقدار واحد) في حجم القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي لسورية. حيث يمكن أن نلاحظ بأن صدمة في القروض (الزيادة بمقدار واحد في الانحراف المعياري) لا تؤثر على فجوة الموارد المحلية بعد سنة واحدة من الصدمة، ولكنها تؤثر وبشكل سلبي على فجوة الموارد المحلية بعد سنتين من الصدمة، لتبدأ بعد ذلك فجوة الموارد المحلية بالاستجابة وبشكل ايجابي للصدمة حيث بلغت ذروتها (0.333262) في السنة الثالثة لتعاود بعد ذلك الاستجابة للصدمة بشكل ايجابي ولكن بمعدلات متناقصة.

الجدول رقم (٧): استجابة فجوة الموارد المحلية

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.



Period	IS	LON
1	0.000000 (0.00000)	9.574804 (1.12840)
2	-0.040159 (0.28903)	-1.280561 (1.65093)
3	0.333262 (0.30973)	-0.025069 (1.71741)
4	0.043756 (0.12569)	-0.060202 (0.63018)
5	0.084768 (0.11909)	-0.251025 (0.40671)
6	0.033326 (0.04970)	-0.027912 (0.14338)
7	0.019450 (0.04003)	-0.064844 (0.13697)
8	0.012247 (0.02290)	-0.022155 (0.04378)
9	0.005622 (0.01610)	-0.014285 (0.03674)
10	0.003591 (0.01051)	-0.008602 (0.01901)

Cholesky Ordering: IS LON
Standard Errors: Analytic

- تحليل التباين (FEVD) :

على الرغم من أن دوال الإستجابة تعتبر أداة مفيدة في تقييم طبيعة وحجم الصدمات المختلفة، إلا أن الأهمية النسبية للصدمات المختلفة في تفسير التذبذبات في متغير معين يمكن تقييمها بشكل أفضل من خلال تحليل التباين (خزام، ٢٠١٥). ويظهر الجدول رقم (٨) تحليل التباين لفجوة الموارد المحلية. حيث يمكن أن نلاحظ بأن صدمة في

^٣ تم التحقق من صلاحية نموذج VAR من خلال تطبيق اختبارات البواقي.

القروض تفسر حوالي 0.052% من التغير في فجوة الموارد المحلية بعد سنتين من الصدمة، ثم يزداد أثر الصدمة وبشكل تدريجي ليفسر حوالي 3.472% من التغير في فجوة الموارد المحلية بعد عشر سنوات من الصدمة. وبالتالي يمكن القول بأن صدمة في القروض لها تأثير على فجوة الموارد المحلية ولكن هذا التأثير ضعيف جداً، وبناءً عليه فإننا سنرفض الفرضية الرابعة القائلة بأنه يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للقروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على فجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة 1974-2011.

الجدول رقم (8): تحليل التباين لفجوة الموارد المحلية

Period	S.E.	IS	LON
1	1.683160	100.0000	0.000000
2	1.754523	99.94761	0.052389
3	1.859320	96.74070	3.259299
4	1.875612	96.74266	3.257344
5	1.882610	96.56409	3.435913
6	1.884707	96.54046	3.459540
7	1.885257	96.53183	3.468166
8	1.885455	96.52835	3.471654
9	1.885508	96.52765	3.472351
10	1.885525	96.52735	3.472651

Cholesky Ordering: IS LON

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

٩- الاستنتاجات والتوصيات :

❖ الاستنتاجات:

١- توجد علاقة طويلة الأجل بين القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة 1974-2011.

٢- لا توجد علاقة سببية، باتجاه واحد أو باتجاهين، في الأجل الطويل بين القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة 1974-2011.

٣- هنالك غياب للعلاقة قصيرة الأجل بين القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة 1974-2011. حيث أظهر اختبار سببية كرانجر عدم وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي وفجوة الموارد المحلية في سورية، وكذلك عدم وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين فجوة الموارد المحلية والقروض المقدمة من قبل الصندوق العربي لسورية.

٤- هنالك أثر لقروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على فجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة 1974-2011 ولكن هذا الأثر كان ضعيفاً، حيث أوضح تحليل التباين لفجوة الموارد المحلية بأن صدمة في القروض تفسر حوالي 3.472% من التغير في فجوة الموارد المحلية بعد عشر سنوات من الصدمة.

❖ التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها والمتمثلة بوجود علاقة طويلة الأجل بين القروض المقدمة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وفجوة الموارد المحلية في سورية خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠١١ بالإضافة إلى وجود أثر لهذه القروض على فجوة الموارد المحلية في سورية، وعلى الرغم من ضعف هذا الأثر، إلا أنه ساهم في تقليص هذه الفجوة في الفترات الأولى، وبناءً عليه يوصي الباحثين بضرورة تعبئة المدخرات المحلية في سورية وإيجاد القاعدة الأساسية التي تساعد على استثمار هذه المدخرات وذلك من خلال نشر الوعي الادخاري بالإضافة إلى رفع أسعار الفائدة بهدف تشجيع وزيادة الادخار المحلي وتعبئته مما يؤدي بالنتيجة إلى تقليص فجوة الموارد المحلية وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية في سد هذه الفجوة. كما يوصي الباحثين بضرورة اجراء ابحاث مستقبلية تتعلق بالدور التمويلي لمؤسسات التنمية العربية والإسلامية وأثره على متغيرات الاقتصاد الكلي في سورية وذلك على اعتبار أن هذه المؤسسات تبتعد كل البعد عن الاعتبارات السياسية في منحها القروض للدول العربية والنامية.

١٠ - المراجع :

- وحيد، نمديل (٢٠١٩). أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية حالة الجزائر وتونس ومصر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة: الجزائر.
- خزام، علاء (٢٠١٥). تقييم أنظمة سعر الصرف في سورية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠). رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية. قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية.
- أبو الحاج، باسل (٢٠١٤). تقييم دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين. قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات والتنمية البشرية. معهد التنمية المستدامة، جامعة القدس: فلسطين.
- قابلي، ابتهاج (٢٠١٤). الإقراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (١٩٩٥-٢٠١٠). مشروع أعد لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد. قسم اقتصاد وتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية.
- العيسوي، عبد الكريم (٢٠١٢). التمويل الدولي (مدخل حديث). عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع .
- الحسن، اياد (٢٠٠٦). منظمات التمويل العربية والإسلامية ودورها التنموي في الجمهورية العربية السورية. بحث معد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد والتخطيط. الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق: سورية .
- الحسني، عرفان (٢٠٠٢). التمويل الدولي. الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع .
- التقرير السنوي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٢٠١١). الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- التقرير السنوي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٧). الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- الموقع الرسمي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ذو الرابط التالي:

(<http://www.arabfund.org/Default.aspx?pageId=77&mid=61>)

- Dritsaki, Chaido (2017). *Toda-Yamamoto Causality Test between Inflation and Nominal Interest Rates: Evidence from Three Countries of Europe*. *International Journal of Economics and Financial*.7(6),120-129.

- Ismaiel, Linda ; Al-Ahmad, Zeina (2014). *Studying the Relationship between Stock Prices and Exchange Rates in a Sample of Arab Countries*. *International Research Journal of Finance and Economics*.125,26-44.

- Luke, Okafor; Joanna, Tyrowicz (2009). *Foreign Debt and Domestic Savings In Developing Countries*. *MPRA Paper No. 14819*,1-35.

- Chaudhry, Imran; Malik, Shahnawaz; Ramzan, Muhammad (2009). *Impact of Foreign Debt on Savings and Investment in Pakistan*. *Journal of Quality and Technology Management*.1, 101-115.

- BROOKS, Chris(2008). *Introductory Econometrics for Finance*. *United States of America: Cambridge University Press, New York*.